الأمم المتحدة

A/64/PV.1

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **١**

الثلاثاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ١ من جدول الأعمال المؤقت**

**افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة**

**الرئيس:** أعلن افتتاح الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

**البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت**

**دقيقة صمت للصلاة أو التأمل**

**الرئيس:** وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

**الرئيس:** أود في البداية أن أعرب لكم عن شكري وتقديري لاختياركم لي رئيسا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. إن هذا الاختيار شرف كبير لبلدي وقيادته، وهو يُحملني مسؤولية كبيرة لأعمل كُلّ ما بوسعي من أجل مصلحة المجتمع الدولي وازدهاره وأمنه ورفاهيته.

واسمحوا لي في البداية أن أعبر عن شكري وتقديري لمعالي الأب، ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وأن أعرب له عن فائق التقدير والاحترام والشكر والثناء على الدور الهام الذي قام به بشجاعة وحكمة خلال توليه رئاسة الجمعية العامة.

لقد عقدت اجتماعات معكم جميعا من خلال المجموعات الإقليمية وعلى الصعيد الثنائي. وقد أعطاني ما عبرتم عنه من تأييد ومساندة لي، الدعم والثقة في نفسي والثقة في مستقبل الأمم المتحدة، وهي أملنا الوحيد في الأمن والسلام والرخاء والازدهار. وهذه المنظمة التي تضمنا جميعا، والجمعية العامة للأمم المتحدة، بصفة خاصة، هي سبيلنا إلى مستقبل أفضل. ولا مفر من الحوار والتعاون من خلالها بدون تمييز بسبب اللون أو الدين أو الإقليم الذي ننتمي إليه.

إن العالم قد أصبح صغيرا جداً نتيجة للتقدم الهائل في مجال الاتصالات والمواصلات، وأصبحنا جميعا نشعر بأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

ما يمس البعض يؤثر في البعض الآخر. إن الحوار هو سبيلنا الوحيد للخلاص. وعلى الرغم من هذا الشعور، يجب ألا نقلل من أهمية المشاكل التي تعترضنا وتواجهنا.

لقد لمست إدراكا من الجميع أن الأمم المتحدة بحاجة إلى الإصلاح وتحقيق الديمقراطية، حيث لا تزال الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تمثل العالم بأسره، عاجزة نتيجة العوائق التي تعترضها، وغير قادرة على تنفيذ قراراتها وفرض احترام هذه القرارات. إن إصلاح الجمعية العامة واستعادة شرعيتها الدولية وجعل صوتها مسموعا ومحترماً وقراراتها تُنفَّذ، أمر هام لا بد منه.

إن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وكفالة توازن التمثيل الجغرافي فيه أمرٌ في غاية الأهمية. ذلك أن معظم سكان العالم غير مُمَثَّلين بشكل ديمقراطي. فلا تزال أفريقيا مثلا، التي تضم ٥٣ دولة، غير مُمَثّلة بعضوية دائمة، وكذلك الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومجموعة الدول الصغيرة الممثلة في ما نسميه منتدى الدول الصغيرة، التي يزيد عدد دولها على نصف سكان العالم. إن إصلاح مجلس الأمن وإعادة تنشيط عمل الجمعية العامة، بما يُمكنها من أداء دورها على الوجه الأكمل، أمر في غاية الأهمية.

إن الحوار والتفاهم هو سبيلنا جميعا لحل مشاكلنا. وفرض الحصار والمقاطعة لن يفيد ولن يؤدي إلى أي شيء سوى مزيد من العداوة والتمرد وعدم احترام إرادة المجتمع الدولي، ولا يتضرر من ذلك سوى الشعوب.

إن الحروب مهما كانت أسبابها تمثل مأساة إنسانية، وليس هناك ما يبررها، ويجب إنهاؤها وإزالة أسبابها ونتائجها.

وما زلنا نرى، ونحن نحاول أن نقلل من الفوارق بين الأغنياء والفقراء، أن تلك الفوارق آخذة في الاتساع، وأن الفقراء يزدادون فقرا والأغنياء يزدادون غنى، وفي معظم الأحيان على حساب الفقراء واستغلال ثرواتهم وخيراتهم. ولا يمكن أن نأمل ببناء عالم يسوده الأمن والسلام في ظل عالم غير متجانس وغير متكافئ.

لقد أدَّنا جميعا الإرهاب باعتباره أحد عوامل عدم الاستقرار ويمثل خطراً على المجتمع الدولي. ولكن، رغم مجهوداتنا المشتركة، ورغم قراراتنا التي اتخذناها، ما زال هذا الإرهاب ينمو ويزداد نطاقه اتساعا. ولا بد من معالجته من جذوره والنظر بجدية في أسبابه ومسبباته، سواء كان هذا الإرهاب فردياً أو من خلال جماعات أو إرهاب دولة، الذي هو أشد أنواع الإرهاب.

إن الحالة في الشرق الأوسط مضى عليها أكثر من ستين سنة بدون حل، وهذا يمثل تهديداً للمجتمع الدولي. ورغم قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن، فإن السلام لا يزال بعيد المنال. ولا بد من إيجاد دور جديد وجدي للأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة، ولا بد من احترام قرارات الأمم المتحدة العديدة، وأن تأخذ طريقها للتنفيذ.

إن تحقيق أماني الشعب الفلسطيني في الاستقلال وحقه في العودة إلى أراضيه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، شرطان أساسيان للإسراع في تحقيق السلام والأمن في هذه المنطقة الحساسة من العالم. كما يشكل وقف الاستيطان، الذي يدينه المجتمع الدولي بأسره أمرا في غاية الأهمية. إن إزالة المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية من شأنه أن يؤدي إلى المساعدة في تحقيق الأمن والسلام العادل، وفقا للقرارات التي اتخذناها ويجب أن نلتزم بها وأن تُنفَّذ.

إن معظم شعوب العالم تقع تحت خط الفقر. ولا يزال الملايين يموتون بسبب الجوع وسوء التغذية والأمراض، وهذه المآسي تقلقنا جميعا. ولا يزال العالم يسوده

الكثير من التوتر والحروب، ولا يمكن تحقيق التقدم والبناء في ظل عالم يطغى عليه عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

إن التنمية والأمن أمران متلازمان، وتكتسي القضايا المتعددة المعروضة علينا أهمية بالغة، وتلزمنا بالحوار والعمل معاً لحلها بروح جماعية.

إن موضوع الدورة الرابعة والستين، الذي يتضمن المسؤولية المشتركة عن تحقيق التنمية، وإحلال الأمن والسلام، وحوار الحضارات، أمر في غاية الأهمية.

وسينعقد مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن تغير المناخ خلال الأيام القليلة المقبلة بدعوة من الأمين العام. وقد يكون فرصتنا لكي نخرج بتوصيات استعدادا لمؤتمر قمة كوبنهاغن، الذي سيركز عمله على خطورة تغير المناخ.

إن هذا الموضوع الذي يتحصل على إجماع دولي هو أمر يتعلق بمستقبلنا جميعا، ويتطلب منا العمل المشترك ليس من أجل التقليل من خطورته فحسب، بل من أجل إنهائه والحفاظ على كوكبنا الذي نتخذ منه ملاذاً لنا جميعا أيضا.

إن الهدف الذي اتخذناه بشأن الألفية الثالثة وحددنا له عام ٢٠١٥ قد لا يكون سهل المنال.

إن الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين ستتناول هذا الموضوع في إطار الاستعداد للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٠، وأتطلع إلى مشاوراتنا المشتركة في إطار القرار ٣٠٢/٦٣.

وفي هذا الخصوص، فإن القرارات الخاصة بالعمل المشترك من أجل تنمية أفريقيا تتزامن مع الإعلان الذي صدر عنا في الجمعية العامة.

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي تأثر بها الجميع، أغنياء وفقراء، تشكل باعث قلق للمجتمع الدولي.

وإدراكاً من الجمعية العامة لخطورة هذه الأزمة، فقد شكلت لجنة في إطار قرارها بشأن هذا الموضوع، ومن مسؤولياتها متابعته وتفعيل أي مقترحات ممكن اتخاذها معا من أجل إصلاح هذا الوضع. وأنا أدعو جميع الدول إلى الاهتمام والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة.

إن مسألة نزع السلاح تشكل هدفاً للبشرية بأجمعها، وخاصة نزع أسلحة الدمار الشامل التي أصبحت خطراً علينا والحد من ازدياد انتشارها، وعلينا أن نتحمل المسؤولية حيال هذا الوضع وأن نعمل ليس على عدم انتشار السلاح النووي فحسب بل نزع جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أيضا.

أؤكد للجميع أنني سأعمل بكل ما أمكن من أجل أن تضطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال النقاش المستمر والجاد والمسؤول بالمواضيع المعروضة علينا للوصول إلى إجماع والتعامل مع هذه المشاكل وحلها.

لا بد وأن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون، لما أمدني به من مساندة ودعم لقيته منه، مؤكداً لكم أن التعاون بيننا سيكون كاملا للوصول إلى تحقيق أهدافنا في التنمية والاستقرار والأمن.

وسوف أعمل على أن يكون هناك تعاون وتنسيق مع مجلس الأمن الدولي في المجالات المختلفة، ولا بد أن يكون هناك تنسيق وتشاور بيننا من أجل المصلحة المشتركة.

وأؤكد أن بابي سيكون مفتوحاً للجميع ولمصلحة الجميع.

وأخيراً أدعو الله أن يوفقنا لتحقيق أهدافنا وأماننا للرخاء والتقدم والأمن والاستقرار.

**البند ١٣٢ من جدول الأعمال المؤقت**

**جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/64/345)**

**الرئيس:** بعد ذلك، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/64/345، التي تتضمن نص رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن ست دول أعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/64/345؟

تقرر ذلك.

**البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

**وثائق تفويض الممثلين في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة**

(أ) **تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض**

**الرئيس:** تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تُعيّن الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناءً على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وعليه، يُقتَرح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الرابعة والستين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، إسبانيا، البرازيل، جامايكا، جمهورية تترانيا المتحدة، زامبيا، الصين، الفلبين، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عُينت أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

**البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت**

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**رسالة موجهة من رئيسة لجنة المؤتمرات إلى رئيس الجمعية العامة (A/64/348)**

**الرئيس:** يعلم الأعضاء أنه وفقا للفقرة ٧ من الفرع ١ من القرار ٢٤٣/٤٠، لا يُسمح لأي جهاز فرعي للجمعية العامة بالاجتماع في مقر الأمم المتحدة خلال الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية إلا بإذن صريح من الجمعية.

وبناء على الفهم الواضح بأن الاجتماعات يجب أن تُعقد في إطار المباني والخدمات المتاحة، يطلب الإذن من ثم للأجهزة الفرعية التالية: لجنة العلاقات مع البلد المضيف، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهيئة نزع السلاح، والمجلس التنفيذي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات، والفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن لأجهزة الجمعية العامة الفرعية تلك بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.